العرب
الثلاثاء 2021/09/28
السنة 44 العدد 12193

إعاقة إيران لعمل الوكالة الدولية تفتح الباب لتصعيد دبلوماسي جديد

إسرائيل: الكلمات لا تمنع أجهزة الطرد المركزي من الدوران

أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة أن إيران منعتها من دخول ورشة لتصنيع مكونات أجهزة الطرد المركزي قرب طهران، في خطوة تفتح الباب لتصعيد دبلوماسي جديد بين الغرب وطهران، حيث تهدد بتقويض جهود إحياء الاتفاق النووي.

إيران تسعى للهيمنة على المنطقة تحت مظلة نووية

فيينا – فتحت إعاقة إيران لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموكل إليها مراقبة برنامجها النووي، الباب إلى تصعيد دبلوماسي جديد بين طهران والغرب، ما من شأنه أن يهدد جهود إحياء الاتفاق النووي.

وقالت الولايات المتحدة الاثنين، إنه ينبغي على إيران الكف عن منع دخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورشة لتصنيع مكونات أجهزة الطرد المركزي بموجب اتفاق جرى التوصل إليه قبل أسبوعين وإلا ستواجه ردا دبلوماسيا خلال اجتماع مجلس محافظي الوكالة المقرر خلال أيام.

وتصنع الورشة في مجمع تساي كرج مكونات أجهزة الطرد المركزي، وهي الآلات المستخدمة لتخصيب اليورانيوم، وتعرضت لأعمال تخريب على ما يبدو في يونيو، حيث تم تدمير واحدة من أربع كاميرات للوكالة، فيما أزالت إيران الكاميرات ولقطات الكاميرا المدمرة مفقودة.

نفتالي بينيت

برنامج إيران النووي تجاوز كل الخطوط الحمراء

وتساي كرج واحد من عدة مواقع وافقت إيران على دخول مفتشي الوكالة إليها لتفقد معدات المراقبة التابعة للوكالة وتغيير بطاقات الذاكرة التي من المقرر أن تمتلئ بالبيانات كلقطات الكاميرا. وساهم الاتفاق الذي جرى التوصل إليه يوم 12 سبتمبر في تفادي تصعيد دبلوماسي بين إيران والغرب.

وقال بيان أميركي لمجلس محافظي الوكالة الذي يضم 35 دولة الاثنين، "منزعجون بشدة لرفض إيران السماح بدخول وكالة الطاقة الذرية لتفقد معدات المراقبة التابعة لها بموجب ما جرى الاتفاق عليه في البيان المشترك الصادر يوم 12 سبتمبر بين الوكالة وإيران".

وأضاف البيان "ندعو إيران إلى السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول المطلوب دون المزيد من التأخير.. إذا لم تفعل إيران ذلك فسنجري مشاورات مكثفة مع أعضاء مجلس المحافظين الآخرين خلال الأيام المقبلة بشأن الرد المناسب".

ويأتي البيان ردا على تقرير للوكالة للدول الأعضاء الأحد، وجاء فيه أن إيران سمحت بالدخول إلى مواقع بموجب اتفاق 12 سبتمبر لكنها لم تسمح بدخول الورشة حيث مُنع مفتشو الوكالة من الدخول.

وكان المفتشون يخططون لمعرفة ما إذا كانت الورشة ما زالت تعمل ولإعادة تركيب الكاميرات لو كان سُمح لهم بالدخول.

وأوضح متحدث باسم الوكالة في العاصمة النمساوية فيينا، إن إيران ترفض السماح لمفتشي الوكالة بدخول ورشة يتم فيها تصنيع مكونات أجهزة الطرد المركزي التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم.

وردت إيران بالقول إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قدمت تقريرا "غير دقيق" بشأن منع مفتشيها من دخول منشأة كرج لتصنيع أجهزة الطرد المركزي، مشددة على أن الأخيرة لم تكن مشمولة في التفاهم المبرم بين الجانبين هذا الشهر.

وقال مبعوث إيران لدى الوكالة كاظم غريب آبادي على تويتر إن إيران أشارت قبل الاتفاق مع الوكالة إلى أن معدات المراقبة في كرج ليست مطروحة لأغراض التفقد بسبب تحقيقات جارية وإن تقرير أمس "يتجاوز البنود المتفق عليها في البيان المشترك".

ودعا الاتحاد الأوروبي إيران أيضا إلى السماح بدخول المفتشين "دون المزيد من التأخير".

واعتبر الاتحاد الأوروبي لمجلس محافظي الوكالة إن رفض إيران السماح لمفتشي الوكالة بدخول الورشة "تطور يبعث على القلق ويتعارض مع البيان المشترك الذي جرى التوصل إليه يوم 12 سبتمبر".

وقد يقضي أي قرار صادر عن مجلس المحافظين وينتقد إيران على آمال استئناف المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة لإعادة الطرفين للالتزام بالاتفاق النووي المبرم عام 2015.

وتغضب إيران عادة لمثل هذه القرارات، وقال إبراهيم رئيسي رئيسها الجديد المنتمي لغلاة المحافظين إن بلاده مستعدة للعودة إلى طاولة التفاوض ولكن ليس تحت "ضغوط" من الغرب.

وأجرت إيران والدول الأطراف في الاتفاق النووي بمشاركة أميركية غير مباشرة، مباحثات في فيينا لإحياء الاتفاق من خلال عودة الولايات المتحدة إليه ورفع العقوبات التي أعادت فرضها بعد انسحابها، في مقابل عودة طهران للالتزام الكامل به، بعد أن تخلت عن تنفيذ غالبية التزاماتها ردا على الانسحاب الأميركي.

ويلعب دبلوماسيون أوروبيون دور الوسيط الرئيسي بين واشنطن وطهران التي ترفض التفاوض مباشرة مع مسؤولين أميركيين.

وأعلن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان الأسبوع الماضي أن المباحثات ستستأنف "قريبا جدا"، إلا أن واشنطن أبدت شكوكا بقرب عودة طهران إلى المفاوضات، كما حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت من أن إيران تسعى للهيمنة على المنطقة تحت مظلة نووية.

واعتبر نفتالي بينيت الاثنين، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن برنامج إيران النووي "تجاوز كل الخطوط الحمراء"، مؤكدا في الوقت ذاته أن إسرائيل "لن تسمح" لطهران بالحصول على السلاح الذري.

وقال "بلغ برنامج إيران النووي لحظة حاسمة.. تم تجاوز كل الخطوط الحمراء"، مضيفا أن "الكلمات لا تمنع أجهزة الطرد المركزي من الدوران".

وأردف بينيت الذي تولى منصبه في يونيو "هناك من في العالم يبدو أنهم يرون سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية على أنه واقع لا مفر منها، أو صفقة منتهية، أو سئموا للتو من سماع أخبار عن ذلك".

«لعبة البوكر» بدأت في ألمانيا

مفاوضات صعبة لتشكيل الحكومة تدخل البلاد في مرحلة عدم اليقين

برلين – تدخل ألمانيا التي كانت قطب استقرار في عهد أنجيلا ميركل في مرحلة عدم يقين نسبي مع مداولات صعبة متوقعة لتشكيل الحكومة المقبلة إثر الانتخابات التشريعية، ما قد يبعدها عن الساحة الدولية لأشهر.

وأظهرت أولى النتائج الرسمية المؤقتة التي نشرت الاثنين على موقع اللجنة الانتخابية حصول الحزب الاشتراكي الديمقراطي على 25.7 في المئة من الأصوات متقدّمًا بفارق ضئيل على المسيحيّين الديمقراطيين المحافظين الذين حصلوا على 24.1 في المئة من الأصوات، وهي أدنى نسبة لهم.

وكرس فوز الاشتراكيين الديمقراطيين في الانتخابات نهضة حزب اعتبر قبل وقت قصير في طور الزوال، غير أنه نجح في إخماد خلافاته الداخلية واغتنام تعثر المحافظين في أواخر عهد ميركل.

ولم يسبق للمحافظين أن سجلوا نسبة تقل عن 30 في المئة. ويشكل ذلك انتكاسة قوية لمعسكر المستشارة الألمانية في الوقت الذي تستعد فيه للانسحاب من الحياة السياسية.

وتكمن المشكلة في أن كلا من المعسكرين يدعي أنه سيشكل الحكومة المقبلة وينوي كل منهما إيجاد غالبية في البرلمان.

ومارس زعيم حزب الديمقراطيين الاشتراكيين أولاف شولتس الإثنين ضغوطا على المحافظين من خلال تأكيده على ضرورة انضمامهم إلى صفوف المعارضة.

وأضاف أن "الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاتحاد المسيحي الاشتراكي (البافاري) لم يخسرا الأصوات فحسب، لكنهما تلقيا في الواقع رسالة من المواطنين مفادها أنه لا ينبغي لهما أن يكونا في الحكومة بل في المعارضة"، بينما تجتمع في برلين قيادات الأحزاب المختلفة المحتمل دخولها في تحالف مستقبلي.

ويفترض أن تصدر عن الأحزاب المختلفة التي قد تدخل في ائتلاف مقبل مؤشرات حول تحالفاتها المحتملة اعتبارا من صباح الاثنين إثر اجتماعات في برلين.

لكن ذلك لا يحسم النتيجة، ففي ألمانيا لا يختار الناخبون مباشرة المستشار بل النواب ما إن تتشكل غالبية.

ولا يزال مرشح التحالف المسيحي لشغل منصب المستشار في ألمانيا أرمين لاشيت يسعى جاهدا لاستكشاف تشكيل حكومة جديدة على الرغم من الخسائر الفادحة التي مُني بها التحالف في الانتخابات.

وقال رئيس الحزب المسيحي الديمقراطي بعد مداولات اللجان العليا للحزب الاثنين إن مجلس الإدارة وهيئة رئاسة الحزب المسيحي الديمقراطي متفقان على "أننا مستعدون لإجراء محادثات بشأن ما يسمى بتحالف جامايكا".

ويُقصد بتحالف جامايكا ائتلافا حاكما يضم التحالف المسيحي (اللون الأسود) وحزب الخضر (اللون الأخضر) والحزب الديمقراطي الحر (اللون الأصفر)، وهي ألوان العلم الجامايكي.

وذكر لاشيت أنه لا يمكن لأي حزب أن يستخلص من نتائج الانتخابات أن له الأحقية المطلقة في تشكيل الحكومة المقبلة، لا التحالف المسيحي ولا الحزب الاشتراكي الديمقراطي، مشيرا إلى أن المستشار هو الشخص الذي يدعمه أغلبية النواب في البرلمان الاتحادي (البوندستاغ).

ويرى متابعون أن التوصل إلى غالبية معقد جدا هذه المرة لأنها ينبغي أن تشمل ثلاثة أحزاب وهو أمر غير مسبوق منذ 1950 بسبب تشرذم الأصوات.

وذكرت مجلة "دير شبيغل" أن "لعبة البوكر بدأت"، مضيفة "بعد التصويت تبقى الأسئلة الرئيسية مفتوحة: من سيتولى منصب المستشار؟ ما طبيعة التحالف الذي سيحكم البلاد في المستقبل؟".

وبالنسبة إلى الاشتراكيين الديمقراطيين فالأمور واضحة، إذ قال زعيمهم البالغ 63 عاما "من المؤكد أن الكثير من المواطنين صوتوا لنا لأنهم يريدون تغييرا في الحكومة، لأنهم يريدون أن يكون المستشار المقبل أولاف شولتس".

وتكمن المشكلة في أن منافسه اليميني الوسطي ورغم نتيجته "المخيبة للآمال" ليس مستعدا للجلوس في مقاعد المعارضة.

وعقب الانتخابات التشريعية السابقة في 2017، لم يتم التوصل إلى الائتلاف الحكومي الواسع الحالي إلا بعد ستة أشهر ما أدى إلى شلل سياسي في ألمانيا ولاسيما على صعيد القضايا الأوروبية.

أرمين لاشيت

لا أحد لديه تفويض واضح لتشكيل الحكومة

لكن الحزب الاشتراكي الديمقراطي واليمين الوسط أكدا أنهما يسعيان لبتّ أمر الحكومة قبل أعياد الميلاد. ويبقى معرفة إن كانا سينجحان في ذلك.

وقال شولتس الاثنين إن ألمانيا "مستقرة" سياسيا رغم الشكوك المرتبطة بالمفاوضات الحساسة لتشكيل ائتلاف.

وأضاف وزير المال المنتهية ولايته "عليكم أن تعلموا بأن ألمانيا لطالما شكلت تحالفات ولطالما كانت مستقرة".

وأكد لاشيت قبل ذلك "ستتولى ألمانيا رئاسة مجموعة السبع في 2022 لذا ينبغي التوصل إلى تشكيل حكومة بسرعة كبيرة".

وتقلق فترة جمود طويلة الشركاء الأوروبيين في وقت تخشى فيه أوروبا من تهميش جيوسياسي في وجه الخصومة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا.

وهي تقلق خصوصا فرنسا التي ستتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي الدورية في يناير وتعتمد على شريكها المفضل لدفع أولوياتها في أوروبا أكثر "سيادة".

ولفت سكرتير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية كليمان بون الاثنين، إلى أن فرنسا تأمل في أن يكون هناك مستشار ألماني "قوي" قريبا.

وطوال المفاوضات لتشكيل ائتلاف ستتولى ميركل تصريف الأعمال، من دون أن تتمكن من إطلاق مبادرات كبرى.

ويظهر استطلاع للرأي نشر نتائجه معهد يوغوف ليل الأحد الاثنين أن غالبية الناخبين تحبذ الخيار الأول. ويرى 43 في المئة أن شولتس يجب أن يصبح مستشارا.

وسيكون ذلك رهنا بإرادة الحزبين الصغيرين اللذين وصفتهما صحيفة "بيلد" الاثنين بأنهما "صانعا ملوك".

كذلك أعلن زعيم الليبراليين في الحزب الديمقراطي الحر كريستيان ليندنر الأحد أنه سيكون من "المستحسن" لحزبه وحزب الخضر "أن يتناقشا أولاً في ما بينهما" قبل أن يقررا ما إذا كانا سيتحالفان مع المحافظين أو الاشتراكيين الديمقراطيين.

أولاف شولتس الأقرب لتولي منصب المستشارية

محكمة أوروبية تدرس رفض فرنسا عودة عائلات الجهاديين من سوريا

ستراسبورغ (فرنسا) – يدرس قضاة الغرفة الكبرى في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الأربعاء ما إذا كانت فرنسا تنتهك حقوق الإنسان المتعلقة برعاياها برفضها استعادة نساء وأطفال الجهاديين من سوريا.

وستنظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الهيئة القضائية التابعة لمجلس أوروبا، ومقرها ستراسبورغ، في طلبين تقدما بهما في مايو 2019 وأكتوبر 2020 والدا فرنسيتين غادرتا مع رفيقيهما إلى سوريا حيث أنجبتا أطفالا، وهما محتجزتان الآن في مخيمات للاجئين (شمال شرق سوريا) تضم أفرادا من عائلات جهاديين تديرها قوات سوريا الديمقراطية بقيادة الأكراد.

وطلب الآباء الأربعة لهاتين المرأتين، اللتين تم التعريف عنهما بالأحرف الأولى من اسميهما، إصدار أمر لوزارة الخارجية الفرنسية بتنظيم إعادة ابنتيهما وأحفادهم إلى الوطن.

وفي القضيتين، رفض قاضي الأمور المستعجلة في محكمة باريس الإدارية الطلبين، وتم تأكيد هذه القرارات من قبل مجلس الدولة، أعلى محكمة إدارية في فرنسا في أبريل 2019 وسبتمبر 2020.

ومنذ سقوط تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2019، أعادت فرنسا حوالي ثلاثين طفلا، معظمهم من الأيتام. لكنها تعتبر من جهة أخرى أنه يتعين محاكمة البالغين المتهمين بالتواطؤ مع التنظيم المتطرف في مكان احتجازهم.

وتنظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تم التماسها ضد الدولة بعد استنفاد جميع سبل الانتصاف الوطنية، في التزام الدول الأوروبية الـ47، بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفي هذه الحالة، سيتعين على القضاة السبعة عشر في الغرفة الكبرى، بينهم رئيس المحكمة الأيسلندي روبرت سبانو، البت فيما إذا كانت فرنسا قد انتهكت المادة 3 من الاتفاقية التي تحظر المعاملة اللاإنسانية أو المهينة.

وأكد مقدمو الطلبات أن رفض إعادتهما يتعارض مع مادة تنص على أنه "لا يجوز حرمان أي شخص من حق الدخول إلى أراضي الدولة التي يحمل جنسيتها".

> باريس تؤكد على ضرورة محاكمة البالغين الذين التحقوا بالمسلحين والمعتقلين والمتهمين بالتواطؤ مع تنظيم

وغادرت إحداهما، المولودة عام 1991، فرنسا عام 2014 إلى سوريا مع رفيقها الذي قتل في فبراير 2018، وقد أنجبت طفلين ولدا في سوريا في 2014 و2016.

وأشارت معلومات إلى اعتقال طفليها في فبراير 2019 وهما في مخيم الهول (شمال شرق سوريا) منذ ذلك الحين، بحسب المحكمة.

أما الشابة الثانية فغادرت فرنسا مطلع يوليو 2015 مع رفيقها إلى العراق قبل أن تنتقل إلى سوريا حيث أنجبت طفلا في يناير 2019. وتم احتجازها مع طفلها في مخيم الهول منذ مارس 2019، ثم في مخيم روج الذي يشرف عليه الأكراد كذلك.

وأضافت المحكمة "أن الأب قد يكون قابعا في سجن كردي".

وأوردت منظمة "سيف ذي شيلدرن" في تقرير الخميس أن 62 طفلا توفوا العام الحالي في هذين المخيمين، حيث يعيش عشرات الآلاف، بينهم نحو 40 ألف طفل.

وبعد جلسة الاستماع، سيجتمع قضاة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للتداول واتخاذ قرارهم في غضون عدة أشهر. سيكون القرار نهائيا.

وستكون الجلسة علنية، ولكن بحضور محدود بسبب التدابير الصحية، على أن يتم تصويرها ورفعها على موقع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الساعة 14:30.

وإذ كانت فرنسا في الوقت الحالي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تواجه دعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حول هذه القضية، فقد طلبت سبع دول أعضاء في مجلس أوروبا (النرويج والدنمارك وبريطانيا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا والسويد) التدخل في الإجراءات، على غرار ما مُنح للعديد من المنظمات غير الحكومية، مثل "المدافعة" عن الحقوق أو المنظمة الحقوقية البريطانية "ريبريف" غير الحكومية.